الخاتمة

«تتخلل هذا البلد غابة كثيفة من القوانين تمتد من ساحله الشرقي إلى ساحله الغربي ... هل تظن أنك لو قطعت هذه الأشجار من أصولها ... ستتمكن من الوقوف منتصباً في وجه الرياح العاتية التي ستعصف بك؟ نعم، إنني أقبل بمنح الشيطان فائدة القانون في سبيل توفير الحماية لنفسي»

- وردت هذه العبارات على لسان شخصية توماس مور في كتاب رجل لكل العصور، للكاتب روبرت بولت.

تتناثر البيوت الصغيرة الرائعة على ساحل كاليفورنية إلى الجنوب من مدينة سانتا باربرا- وكان هذا الشاطئ منتجعاً تقصده الأسر ذات الدخل المتوسط في عطلة نهاية الأسبوع قبل عدة عقود، ولكنه أصبح الآن ضاحية تضم منازل تبلغ مساحتها ألف قدم مربع ويباع الواحد منها بمليون دولار، وتسكنها أسر من الطبقة الوسطى ذات الدخل المزدوج من عمل الزوجين. وعند كل تقاطع والتفاف، كنت أجد أمامي شارعاً غريباً ظريفاً سطرت على جانبيه بيوت ذات طابق واحد وألوان زاهية جذابة، وأحياناً تتناسب ألوانها مع ما يحيط بها من مناظر طبيعية خلابة ذات بهجة. وحين أوقفت سيارتي أمام المنزل الذي أقصده، تضاربت الأفكار في ذهني وأنا أتأمل الواقع أمامي. وتساءلت في نفسي هل يسكن هنا حقاً في هذا المنزل الصغير الجميل المحاط بسياج خشبي واحد من المتعاقدين الأمنيين «الحاذقين المهرة» الأشداء الذين كنت أرافقهم في المسير على الدرب الإيرلندي في بغداد؟ وكما لو كان ينتظر قدومي، خرج «مياغي»، الشرطي السابق في مدينة لوس أنجلوس وقائد فريق المبة، ليستقبلني أمام منزله.

تلقاني مياغي بالمصافحة المصحوبة بعبارته المشهورة «مرحباً، أخي» ولكن قبضة يده الآن تبدو أضعف مما كانت عليه حين التقيته في العراق. وقد ظهرت على ساعده آثار جرح وردي اللون وامتدت على جانب الجرح علامات الغرز الجراحية الكبيرة على طول ساعده، غير أن تلك لم تكن أسوأ إصاباته. قال لي مياغي: «ما زلت أعاني من جرحٍ كبيرٍ في مؤخرتي»، وأومأ بيده إلى ردفه حيث اخترقت شظية بحجم قبضة اليد عجزه الأيمن وخرجت من منفرج فخذيه محدثة ثلماً في عضوه التناسلي. كادت الإصابة أن تودي بحياته. لكن الأطباء قالوا: إنهم يتوقعون له شفاءً كاملاً: «قالوا لي بأن عضوي التناسلي سيكون على ما يرام». وأضاف مازحاً ضاحكاً: «آه، ليتني طلبت إجراء الإضافة التحسينية بقيمة 500 دولار». وراح مياغي يصف اتجاه انفجار القنبلة ليوضح كيف طارت الشظية المعدنية وأحدثت شقاً في قبعة تووِل ثم استقرت في الجانب الحديدي لعربة الممبة.

كان مياغي في اليوم الذي وقع فيه الحادث، 21 نيسان/ إبريل 2006، يقود العربة الأمامية في قافلة مؤلفة من ثلاث عربات ممبة وشاحنة واحدة متوجهة إلى الرمادي. «كنا نسير على الطريق، وكان على يميننا موقف للسيارات، وكان بعض الأشخاص خارج سياراتهم يتحدثون. وكنت أنظر عبر منظار التسديد لرشاش بي كي إم. وكنا نسير بسرعة ثمانين إلى تسعين كلم في الساعة. تركز انتباهي على سيارتين جاءتا من الطريق الترابي. وفكرت في نفسي: «يا إلهي. أشعر أنهما يبطّئان حركتنا» أطلق تووِل التنبيه الهوائي مرتين أو أربع مرات ولكن النفر لم يتحركوا يميناً ولا شمالاً، وفي أثناء ثوانٍ -بوووم- انفجرت عبوة ناسفة فجرت من بعد. كنت أعلم أنهما كانا يبطئان سرعتنا بغية حصرنا في نقطة العبوة الناسفة.

«توقفت قافلة الممبة توقفاً كاملاً بسبب تعطل أنبوب الهواء في المحرك بعد أن تضرر بسبب الانفجار. ثم طلب تووِل عبر جهاز اللاسلكي إلى عربة الممبة الثانية أن تدفعنا إلى الأمام ريثما نخرج من منطقة الخطر، وحاولوا جاهدين دفعنا بعربتهم ولكن دون فائدة. لم نكن نعلم أن إصابة أنبوب الهواء يؤدي تلقائياً إلى انحباس العجلات بحسب تصميم هذه العربات، وأعتقد أن ذلك من خصائص احتياطات السلامة فيها.

«علمت على الفور أن يدي اليمنى قد أصيبت إصابة بليغة، ولكنني كنت أنتظر ناراً ثانوية، كانت قدماي تلتهبان، فتفحصتهما سريعاً، وشعرت بالحرارة. حركت يدي اليمنى قليلاً. وأتذكر أنني كنت أطلق الرصاص بيدي اليسرى، وأصرخ فيهم: «ما زلت قادراً على القتال يا أبناء الفاعلة!» كان تووِل يطلق الشتائم واللعنات واحدة تلو الأخرى، ثم نظر إليّ قائلاً: «كيف حالك؟» وكنت وقتها أنزف بشدة. فقلت له: «إنني أستطيع مواصلة القتال. لدي يد واحدة جيدة». ثم انحنيت ونظرت إلى الخلف. يا للهول! كان سباركي مطروحاً فوق الشخصين الآخرين هناك. كان طريحاً ميتاً. لم أشاهد آثار إصابة في وجهه أو في صدره. لقد أصيب في أُربيّته[1] إصابة مزقت وريد فخذه. لقد كانت إصابته من فوق ركبته. وفي التواء معهود في حوادث الموت، لم يكن من المفترض في سباركي أن يرافق القافلة في ذلك اليوم. بل كان من المقرر أن يسافر إلى وطنه ليقضي بضعة أيام مع أسرته، غير أن سآمته من تكرار تأخر رحلته جعلته يتطوّع للذهاب مع القافلة. ويتذكر مياغي: «أنَّ سباركي كان من أفضل الرماة، وكان رجلاً فوق العادة، دمث الأخلاق- أحد الأصدقاء المحببين». وأصيب متعاقدان آخران كانا في المقعد الخلفي لعربة الممبة بجراح من الشظايا المتطايرة. كانت مؤخرة الممبة كشريحة الجبنة السويسرية: مليئة بالفجوات والثقوب العشوائية. وكل ما كان في القنبلة اخترق ألواح العربة المصفحة».

بدأ مياغي الذي كان طريحاً وسط العربة المدمرة يشعر بأن عناصر المقاومة ربما تنوي العودة لقتل المزيد: «توقفت حركة السير خلفنا بإيعاز من عربة الفريق الخلفية. وشاهدت صبياً يركض على بعد 180 متراً من مكاننا، وكان يحمل بيده علماً أبيض كبيراً. ولو نظرت إلى ما هو أبعد من تلك النقطة، لشاهدت السيارات المتوقفة عن الحركة في الشارع. وأتذكر أنني شاهدت ذلك الفتى الذي كان في الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة من عمره. فناديت قائلاً: «نريد أن نخرج من هذا المكان. ومنذ الوقت الذي تعرضنا فيه للإصابة وحتى الوقت الذي بدأنا نتحرك فيه- كنا خارج المكان، فالسيارات والعربات تُحرق، ويعاد تحميلها وتخلى في أقل من 15 دقيقة».

1- المنطقة بين أسفل البطن وأعلى الفخذ.

ويصف مياغي حظه السعيد في بقائه على قيد الحياة بقوله: «إنها عناية الرب يا أخي». وتبدو زوجه أكثر جزعاً وتأثراً منه بتلك التجربة التي شاهد فيها الموت بأم عينه، وأفضل عبارة تشجيعية بصيغة التفضيل أتت بها لوصف أهم نجاح لزوجها في العراق هو قولها عنه إنه «المتعاقد الأمني الأكثر خبلاً على الإطلاق الذي لم يُقتل في العراق». نجا مياغي من تلك الحادثة، وأفلت من براثن الموت، ولكنه لم يكن يشك في مدى قربه من الموت في تلك اللحظة: «لو لم يكن تووِل مائلاً إلى الخلف بمقدار 2.5 سم، لكان في عداد الموتى بلا شك. ولو كنت زائحاً عن مكاني بمقدار 2.5 سم في أي وضع آخر غير الذي كنت فيه، لذهبت الشظية بوريد فخذي». وبينما كان مياغي يتحدث إلي، كانت في يده كرة مطاطية صغيرة عليها وجه كاريكاتيري، وكان يضغط عليها بقبضة يده بانتظام، وقال: «أسوأ ما حدث لي حين عدت إلى البيت، هو أن ابني الصغير حين شاهد الجبيرة الملتفة حول يدي، بكى وقال: «لقد وعدتني أنك ستلعب معي كرة البيسبول، وتقذف الكرة إليّ». لقد كانت تلك الكلمات أشدَّ إيلاماً في نفسي من جراحي».

كان مياغي يتحدث بعبارات موغلة في الفلسفة حول المخاطر الكامنة في المهنة التي اختارها لنفسه: «سمّها عقيدة. سمّها ما شئت. فأنت تدرك هذه الأمور حين تسلك هذا الطريق». وعلى الرغم من جراحه البليغة، وموت عدد كبير من رفاقه، إلا أن مياغي ما زال يصر على العودة إلى العمل بوظيفة متعاقد أمني: «إما أنك تحب ما تعمل، أو أنك لا تحب عملك. وأنا أحب هذا العمل، إنه العمل الذي يدر علي دخلاً يعفي زوجي من العمل في دوام كامل. إننا بحاجة إلى إضافة غرفة إلى المنزل. ولا أريدها أن تعود إلى العمل كي لا تجهد نفسها. لقد كانت تعمل مدونة لمحاضر جلسات المحكمة، وكان هذا العمل مرهقاً لها. لقد نشأت زوجي في هذا المكان (بلدة يبلغ تعداد سكانها أربعة عشر ألف نسمة، وتبعد ربع ميل عن الشاطئ). ويستطيع ابني الصغير ذو تسعة الأعوام أن يذهب إلى الشاطئ على دراجته الهوائية. وهذا المكان هو أشبه شيء بمسلسل ميبري آر إ ف دي لكن مع إضافة الشاطئ». وهذه اللازمة لطالما سمعتها تتردد كثيراً في السنوات القليلة الماضية. ومع أن النقاد يتهمون المتعاقدين الأمنيين بالعمل «سعياً وراء جمع المال» لكنني وجدت في رحلتي التي رافقت فيها المتعاقدين الأمنيين أن من الأدق القول: إن الغالبية

العظمى منهم تعمل «لإعالة أسرهم». ولن يكون باستطاعة مياغي أن يدفع أقساط بيته لو عاد إلى العمل مع شرطة لوس أنجلوس بالراتب الذي يعطى لأفراد الشرطة. غير أن مياغي يدرك أنه يتمتع بمهارات تشهد طلباً متزايداً عليها حول العالم، وليس من الواضح حتى الآن أين سيكون عمله بعد تماثله للشفاء.

أسفر الهجوم الذي تعرضت له قافلة مياغي عن وفاة متعاقد وإصابة آخرين. ولكنه لم يكن الهجوم الأشد الذي تعرضت له بلاك ووتر في ذلك اليوم؛ إذ نقلت التقارير أن المقاومة أسقطت بصاروخ طائرة نقل مروحية من طراز مي- 17 كانت تستأجرها شركة بلاك ووتر، وقتل كل ركابها باستثناء واحد فقط. وكانت أدوات الدعاية الإعلامية جاهزة للعمل لدى المهاجمين، وبدؤوا على الفور بتصوير المشهد بعد سقوط الطائرة. وحين اكتشفوا وجود الناجي الوحيد من الحادث، وهو الطيار، أجبروه على الوقوف قبل أن يعدموه بوابل من الرصاص، ليصنعوا من تلك الحادثة فيلماً آخر يوضح جلياً المصير الذي ينتظر المتعاقد الأمني في العراق. ستة متعاقدين من شركة بلاك ووتر، ومعهم ثلاثة من بلغاريين هم طاقم الطائرة، واثنان من الحراس الشخصيين من جزيرة فيجي، لقوا حتفهم جميعاً في الهجوم على مروحية مي- 17. وكانت حصيلة خسائر بلاك ووتر في 21 نيسان/ إبريل من عام 2005، سبعة قتلى، وأربعة جرحى، وإحراق عربة ممبة، وإسقاط طائرة نقل مروحية.

توصل موقع (icasualties.org) عن طريق رصده لعدد الهجمات التي ترد في وسائل الإعلام كالهجوم الذي وقع في نيسان/ إبريل، إلى إحصاء غير رسمي لعدد المتعاقدين الأمنيين الذين قتلوا في العراق حتى ربيع عام 2006، بقرابة 314 قتيلاً. في حين تلقت وزارة العمل الأمريكية أكثر من 400 طلب للحصول على تعويضات الوفاة استناداً إلى التأمينات التي يقررها قانون الدفاع الأساس، ويشمل هذا الرقم الأكبر الطلبات التي يقدمها ذوو العراقيين الذين يقتلون في أثناء عملهم في الشركات الأمريكية، ولكن الرقم يشير أيضاً إلى أنه ليس كل وفيات المتعاقدين الأمنيين تستحق اهتمام الإعلام.

ليس مستغرباً عدم احتفاظ الحكومة الأمريكية والحكومة العراقية بأي إحصاء رسمي لأعداد المتعاقدين الذين قتلوا في العراق؛ لأنه يبدو أنه ليس لديهما تقدير لعدد

الشركات الأمنية التي تعمل الآن في منطقة الحرب، ولا لأعداد المتعاقدين العاملين لديها. وفي ربيع عام 2006، كان 730 عضواً في الحكومة العراقية يطلبون خدمات فرق الحراسة الشخصية الخاصة، وكلها تعمل دون سيطرة مباشرة من نظام الاحتلال ولا من الحكومة العراقية العميلة لها. إن انتشار الأفراد المدنيين المسلحين الذين يقومون بالحراسة الشخصية بالإضافة إلى وجودهم في بيئة تفتقر إلى حكم القانون وشهدت توسعاً كبيراً في هذا القطاع، قد أفضت إلى ترعرع وازدهار الميليشيات الخاصة، وقامت كثير من هذه الميليشيات بأداء دور فرق القتل.

ولمواجهة هذا الاتجاه، تأسست منظمة أطلقت على نفسها جمعية الشركات الأمنية الخاصة في العراق، وذلك لمحاولة تنظيم الشركات المشروعة والضغط باتجاه سن القوانين والتشريعات لملاحقة الشركات غير المشروعة. وكانت المشكلة التي واجهتها جمعية الشركات الأمنية الخاصة في العراق هي أن الحكومة العراقية ليس لديها القدرة ولا النية لتنظيم المتعاقدين الأمنيين. ويوضح عدد من الوثائق الداخلية غير المخصصة للنشر التي نوقشت في جمعية الشركات الأمنية الخاصة في العراق يعود تاريخها إلى بداية عام 2006، ردّ وزارة الداخلية العراقية بعد أن تقدمت أول مجموعة من الشركات الأمنية الخاصة بطلبات تسجيلها في الوزارة. وذكرت الوثيقة أن خمسين شركة من بين الشركات التي تقدمت بتلك الطلبات رفض طلبها أو أنها لم تسمع أي رد من الوزارة بعد، في حين ما زالت ثمانٍ وأربعون شركة من الشركات المتقدمة تنتظر حصولها على تصاريح حمل السلاح بعد أن مضت أربعة أشهر على تقديم طلباتها. واعترفت وزارة الداخلية العراقية بوجود ما لا يقل عن أربع وخمسين شركة أمنية خاصة لا تملك الوزارة أي معلومات عنها. ويمكن للمرء أن يجد معلومات أكثر إزعاجاً في الملحوظات التي نوقشت في اجتماعات جمعية الشركات الأمنية الخاصة، حيث تركز النقاش فيها على ما توصّلوا إليه من أن 14.600 فرد عراقي يعملون في فرق حراسة شخصية خاصة في العراق، وهم موجودون خارج نطاق التنظيم الواهن القائم حالياً لهذا القطاع. أضف إليهم 19.120 عاملاً أجنبياً في هذا القطاع غير مسجلين، ليتجاوز المجموع العام للرجال المسلحين في العراق الذين يحملون رخصة في القتل 33.720 شخصاً. وتناقش وثيقة داخلية أخرى في

الجمعية قضية المسؤولية القانونية لهذه الهيئات غير المسجلة قائلة: «إن كل فريق حراسة شخصي هو في واقع الأمر كيان مستقل بذاته، ويخضع لسلطة الشخص الذي استأجر الفريق» والمفهوم من ذلك أن الوضع الأمني يدفع العراق نحو عهد جديد من سيطرة زعماء الحرب. وتشير أفضل تقديرات جمعية الشركات الأمنية الخاصة إلى وجود أكثر من 70 ألف رجل مسلح من القطاع الخاص في العراق. وهذا الرقم لا يشمل الميليشيات ولا عناصر المقاومة.

حين كنت أنتظر في مطار بغداد الدولي برفقة فريق المبة في أثناء زيارتي عام 2004، تحدثت إلى اثنين من المتعاقدين الأمنيين الأمريكيين كانا يعملان مع واحدة من كبرى الشركات العراقية الأمنية في ذلك الوقت. كان القلق يظهر عليهما، وقالا لي: إن مالك الشركة ذا الأصل الكردي كان يعتاد مغادرة المقر الآمن للشركة، ويذهب لتنفيذ عمليات ثأر لأقاربه الذين قتلوا في عهد صدام حسين. «لقد رأيناه أكثر من مرة خارج المقر قبل الفجر»، ولعل من الصعب - إن لم يكن من المحال - التثبت من صدق روايتهما، وإذا صحت، فإنها تتطابق مع كل ما تعلمته من رحلتي في البيئة الخالية من القانون التي يعمل فيها المتعاقدون الأمنيون في العراق.

وأخبرني شريك أمريكي في شركة أمنية عراقية أن شركته قد تخلت عن النمط الغربي للحرس الشخصي بعد أن تبين لها أن توظيف عراقيين سُنَّةٍ من الحرس الرئاسي السابق يجلعها أكثر فاعلية ونجاحاً في أداء عملها. وقال لي: إن أثر هذا التحول في سياسة الموارد البشرية هو «إذا أطلقت علينا النار أو تسببت في مشكلة ما، فإن الحل سيكون على مستوى الأسرة» ومع أنه لم يفصل لي ما الذي يستتبعه هذا القول، إلا أنه يفهم منه أن المتعاقدين الجدد لديه يستخدمون الثأر والانتقام أداة لردع أي هجمات مستقبلية. وتقوم الشركة الأمنية العراقية الروافد بتوظيف عدد كبير من الحرس السابقين من عهد صدام حسين، وهي شركة يملكها شيخ سني مشهور، وهو عضو في البرلمان العراقي. وفي آذار/ مارس من عام 2006، قام رجال مسلحون يلبسون زي الشرطة العراقية بخطف خمسين موظفاً من موظفي شركة الروافد. وقالت وزارة الداخلية العراقية: إن المهاجمين كانوا من عناصر المقاومة الذين نفذوا الهجوم وهم يلبسون ملابس مسروقة من زي الشرطة العراقية.

وذكرت قناة الجزيرة الفضائية أن الشرطة العراقية لديها شكوك قديمة حول أسلوب شركة الروافد في تقديم خدماتها الأمنية، ومع ذلك يزاد الغموض كل يوم في العراق حول مَنْ يعمل لمصلحة مَنْ ولأي هدف؟.

والشيء الوحيد الذي بات واضحاً هو أن المتعاقدين الغربيين يطلقون النار على السيارات العراقية وعلى المواطنين العراقيين على نحو اعتيادي. وقد أدى شريط الفيديو الذي عرض خارج سياقه وأصدر الرأي العام حكمه عليه جزافاً وسط فهم محدود لأصول العمل المتبعة، وبيئة العمل التي يمارس فيها فريق المرافقة الأمنية نشاطه، أقول أدى هذا الشريط إلى توليد انطباع لدى العامة بأن فرق الحراسة الشخصية يطلقون النار عشوائياً على العراقيين برادع هو أشبه ما يكون بالرادع الذي يردع الطفل الذي يلعب لعبة عنيفة على جهاز الحاسوب. والحقيقة هي أن ذلك الشريط يعرض مشهداً لمتعاقد خائف مرتعد يفتقر إلى الخبرة ولا يدري إن كانت السيارات التي تسير خلف القافلة هي عدو أم صديق. ويمكن عقد تشابه بين تلك الحادثة وحوادث إطلاق الشرطة النار دون قصد. فالشرطي في تلك المواقف عليه أن يتخذ قرار حياة أو موت في أقل من الثانية، فإذا كانوا في وضع غلب على ظنهم فيه أنهم في خطر، فإن التوتر الشديد يسهل ارتكاب خطأ يصعب قلب نتائجه. إن أخطر بيئة يمكن أن يعمل فيها الشرطي الأمريكي، مضاعفة إلى مئة ضعف، ربما تبدأ بإعطائنا تصوراً عن الضغوط الشديدة والظروف العصيبة التي يعمل فيها عنصر الحراسة الشخصية في العراق. نعم، قد تقع الأخطاء، لكن انعدام المساءلة حتى في حالة إطلاق النار العرضي المسوّغ سيفسح المجال أمام المزيد من التجاوزات والتعسف.

لا يحتفظ البنتاغون ولا الحكومة العراقية بإحصاء -أو على الأقل هذا ما يصرحون به في العلن- لأعداد المدنيين الذين جرحوا أو قتلوا برصاص المتعاقدين الأمنيين. غير أن البنتاغون نشر أربع مئة تقرير في بداية عام 2006 لأربع مئة حادثة خطيرة تغطي مدة تسعة شهور بين عامي 2004 و2005. وتوصّل الصحافي جي برايس من صحيفة نيوز آند أبزيرفر التي تصدر في مدينتي راليه ودورهام - وتوصّل بعد أن حلل تلك التقارير إلى أن المتعاقدين الأمنين في بغداد قد أطلقوا النار على 61 سيارة في مدة تسعة الشهور. وفي

هـذه الحـوادث لم يصدر رد بإطـلاق النار إلا من سبع من السيـارات التي أطلقت عليها النار. وفي أكثر الحالات لاذ المتعاقدون الأمنيون بالفرار بعد وقوع الحادثة.

ولا تمثـل التقاريـر الـ 400 سوى جزء يسير من الحوادث التـي تقع على أرض الواقع. ويفترض أن يقوم المتعاقدون بملء نموذج يوضح أسباب إطلاق كل رصاصة من بنادقهم، بمـا في ذلك الطلقات التحذيرية. وطـوال الوقت الذي أمضيته مع المتعاقدين الأمنيين في العراق، لم أشاهد قطُّ متعاقداً يقوم بتعبئة تقرير واحد، مع أن إطلاق النار على المدنيين كان يحـدث كل يوم بمعـدل ثلاثة إلى ستة عيارات نارية تحذيريـة في كل جولة، وعليّ أن أضيـف أنني لم أشاهد قـط أي أحد من الرجال الذين رافقتهم يتصرفون تصرفاً خارج حدود قواعد الاشتباك المتبعة، ولكن مرة أخرى، لم يكن أحد من العراقيين الذين أطلقت عليهم النار من عناصر المقاومة؛ بل من المسافرين العاديين.

وحـين سألت شانون، أحد المتعاقدين العاملين في بـلاك ووتر الذي يتمتع بخبرة عمل مديـدة في العـراق، عن رأيـه في مدى عظـم مشكلة الضحايـا المدنيين، فـكان ردّه: «إن المتعاقديـن يطلقون النار علـى الناس في كل الأوقات، ولكننـا لا نتوقف لنعرف إن أصيب أحـد منهـم أو قتـل». وحين ضغطـت عليه لتقديم مزيد مـن المعلومات مـن ذاكرته حول أحـداث معينـة وقعت بحضوره، بقـي شانون الذي يعشق الثرثرة حـذراً على غير عادته. ثـم غيّرت زاويـة الحديث، وسألته عن نظرتـه لسيناريو أسوأ الاحتمـالات التي يمكن أن تحدث لصناعة الأمن الخاص في العراق، فأجاب عن هذا السؤال بقوله: «أن يأتي مكتب التحقيقات الفدرالي فجأة باحثاً عن جماعة خارجة على القانون. ولا أحد يعرف إن كانت الإشاعـات الصادرة عن خدمات الاستخبـارات الأمريكية حول قيام المتعاقدين الأمنيين بعمليـات هجوميـة صحيحـة أم لا. وثمة كثير مـن القصص التي يرويهـا العراقيون عن حوادث إطلاق نار عشوائي صادر عن سيارات عابرة، غير أن الحقيقة هي أن عدداً كبيراً مـن السيارات رباعيـة الدفع تستخدمها المقاومـة». وربما يكون من العسـير على شانون بصفتـه عضواً في قبيلة المتعاقديـن الأمنيين التي يرتبط أفرادهـا بروابط قوية، ويلتزم كل فـرد فيها الدفاع عـن المجموعة، أن يعترف بأن رفاقه وأقرانه يمثلون مشكلة أكبر من

مجـرد مجموعـة خارجة على القانون، أو ربما كان يحـاول في تلك الإجابة أن يضع قناعاً إيجابياً على الممارسات الدراجة في مهنته التي اختارها.

كان ردّ أكـثر المتعاقديـن الذيـن سألتهم عن هـذه القضية إما بالضحـك أو بعبارات ساخـرة. ولكـن الـرأي المتفق عليه فيمـا بينهم عمومـاً هـو أن أشد الحـوادث وأكثرها خطـورة- التي تسفـر عن موت المدنيين- هـي الأقل تداولاً في وسائـل الإعلام. والجانب السلبـي الوحيد الذي علق عليه شانون يتعلق بقضيتـين جرى التعامل معهما بنجاح: «كنا نواجه مشكلة السوق السوداء لبيع الأسلحة، وقد أغلقت هذه الأسواق. وكان هناك قضية المنشطـات، ولكـن الدولة لاحقـت تلك القضيـة. ومع أننـي أمضيت سنـوات في مرافقة المتعاقديـن الأمنيـين والتحدث إليهم، ونشأت بيني وبينهم علاقـات صداقة دائمة وذات معنى من تلك التجربة، إلا أن الواضح أن عالمهم متعدد الطبقات والمستويات سيبقى عالماً مغلقـاً حتى في وجهي. وتـبرز بوضوح للمراقب القريب للممارسـات والمعايير التي يتبعها قطاع الأمن الخاص في العراق قضيتان هما: أن بعض الشركات الأمنية العراقية تعمل في الغالب كأنها قوات ميليشيا خاصة، والثانية أنه ينبغي إجراء إحصاء لحالات الوفاة التي تسبب فيها المتعاقدون- الأشخاص الذين لا يزالون يحملون معهم رخصة بالقتل.

وحتـى ربيع عـام 2006، لم يحدث أن وجهت إلى متعاقد واحـد تهمة بأي جرم حدث في العـراق، مع أن مئات الجنود النظاميين حوكموا عـن جرائم تتراوح ما بين المخالفات البسيطة للقانون العسكري إلى القتل العمد. وحتى لو كشف النقاب في الإعلام عن هجوم متعمد أو غير مقصود على مدنيين عُزّل، فإن من غير الواضح معرفة السبل القانونية التي ستستخدم في تحديد مسؤولية الفاعل. والمتعاقد الوحيد الذي حكم عليه بالإدانة بجريمة ارتكبـت في أثناء الحرب على الإرهاب ستتم محاكمته بموجب قانون الولاء الوطني، على الرغـم من أن الواقعـة التي حوكم بخصوصها حدثـت في أفغانستان. وهذا الشخص هو ديفيـد بسـارو، وهو متعاقد أمني مستقـل كان يعمل في مهمة سرية شبـه عسكرية، وقام بحسـب ما هو مدعـى، بالاعتداء على سجين في أثناء اعتقاله. وهـو الآن ينتظر البدء في إجراءات محاكمته في موطنه الأصلي في ولاية كارولينة الشمالية.

لقد بات واضحاً أن المشكلة بأبعادها وعمقها لم تبحث حتى الآن بحثاً وافياً، على الرغم من وجود حاجة واضحة لفهم تأثير الجنود المستأجرين في الناس وفي البيئة التي يعملون فيها، وليس في الحرب الحالية على الإرهاب؛ بل في المستقبل.

لقد أدى بروز الشركات الأمنية الخاصة في مناطق الحرب وفي المناطق المحفوفة بالمخاطر إلى ولادة صنف جديد من الجنود الخاصة، والمرتزقة المسلحين، وحراس الأمن، والشركات التي تملك ترخيصاً باللجوء إلى العنف الشامل إذا تعرضت للهجوم وهي صنف يمكن وصفه بأنه طبقة من المحاربين تعمل تحت قيود قانونية مبهمة. لقد أصبح تقديم القوة العسكرية في قالب تجاري طريقة قياسية في العمل، وأداة مكملة من أدوات السياسة الخارجية. والشيء الذي ينبغي مراقبته في المستقبل هو هل سيتحوّل الرجال المسلحون المستأجرون بعقود إلى عنصر جوهري في السياسة الخارجية أم لا؟

بعض أفراد فرق الحراسة الذين يلبسون الكاكي في العراق يكتشفون بعد أن يقضوا تسعين يوماً في الخدمة، أن حياتهم تستحق أكثر من الخمس مئة دولار في اليوم. في حين تولّد لدى آخرين منهم إدمان هذا النمط من الحياة، واستحكمت في نفوسهم رغبة ملحة قاتمة للبقاء «داخل اللعبة». لقد جلبت الحرب ضد الروس في أفغانستان أفواجاً من المرتزقة للمشاركة في الجهاد، فنشأ عن ذلك رابطة تضم جحافل مكونة من آلاف الرجال الذين اكتسبوا خبرة قتالية في ساحة المعركة، جند خاصٌّ لا يخضعون لسلطة دولة معينة بل تربطهم شبكة محكمة من العقائد والقدرات المتشابهة. وبعد انسحاب الروس، بقي الجهاديون بلا عمل. بعضهم عاد إلى وطنه، لكن الغالبية منهم التحقوا بالقاعدة أو ذهبوا للمشاركة في القتال إلى جانب المقاومة الإسلامية. إن العمل في مناطق يسودها العنف وحمل رخصة مفتوحة للقتل قد يكون أمراً مخيفاً لبعض الناس، ولكنه يقدم لبعضهم الآخر جرعة مطلوبة من هرمون الأدرينالين تشبع إدمانهم. إن من المستحيل التنبؤ كيف سيعود آلاف المتعاقدين الأمنيين الذين يعملون الآن في العراق إلى أوطانهم، وكيف سيندمجون بنجاح في الحياة المدنية الطبيعية بعد نضوب نبع توظيفهم.

إن معاينة متفحصة لمحاولة الانقلاب في غينية الاستوائية تقدم لنا خير نموذج يبيّن كيف يمكن استغلال القوة العسكرية الخاصة من قبل زبائن أثرياء بنية حسنة كانت أم

سيئة لتحقيق أهدافهم الشخصية والمالية. وليس لدى القوى العسكرية القائمة ما تخشاه من خطط بضع عشرات من رجال مسلحين يستقلون طائرة بوينغ 727، لكن لو كان الانقلاب في غينية الاستوائية ناجحاً، لتحتم على أمريكة أن تتحرك لحماية مصالحها النفطية من أن تباع أو تتحول إلى الطرف الذي يقدم أفضل سعر أو الطرف الأكثر فساداً. إن من شأن مجموعة صغيرة مستأجرة من الرجال المسلحين ذوي الخبرة أن يكون لها تأثير كبير مضاعف متى كانت الفرصة مواتية. وكما كان بيلي واه يرسل إلى الخارج لتدريب واستئجار المرتزقة الأجانب في جنوب شرق آسية في سبعينيات القرن الماضي، وفي أفغانستان من وقت قريب، فإن الأمر لا يتطلب سوى عدد محدود من المشاركين العازمين على القيام بدور المحفز أو الشرارة لإشعال عمل عسكري كبير.

لقد أثبتت شبكات الأصدقاء والرفاق القدامى ومؤازريهم من أرباب المال قدرتها على العمل ضمن ثغرات واضحة محددة ثم الاختفاء بعد انتهاء المهمة. ويمكن لأشد المناصرين لنادي تأجير الجنود مثل سيمون مان، وتم سبايسر، وحتى كيث إديما، أن يعودوا ثانية تحت مسميات جديدة، وأن يضعوا أنفسهم في مواقع جديدة تتناسب مع ما تمليه عليهم الفرص. إن هذا العمل فيه من الثغرات الواسعة المربكة التي تمكن المسيئين من الاختفاء فيها، لكي يعودوا مرة أخرى تحت شعار شركة جديدة وأهداف جديدة بعد عدة أشهر. لقد قابلت أشخاصاً كثراً، منهم من كان يتولى فرض سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقية، وحراسة حكام طغاة، ومنهم الباحثون عن الجوائز، ومنهم جنود مرتزقة، كلهم يعملون الآن في شركات أمنية غربية كبيرة. كما لقيت أفراد شرطة محنكين، ومحاربين قدامى، ومفكرين متعلمين، يعملون معهم في فريق واحد. وقد لا تتردد الفئة الأولى في المشاركة في عمليات كالتي وقعت في غينية الاستوائية، ولكن يبقى من المثير أن نرى إن كان أي من المتعاقدين الغربيين «المحترمين» سيقفزون إلى الجانب المظلم تحت تأثير المال.

لم أشاهد قط في سنواتي العديدة التي أمضيتها مع الجنود المستأجرين أي مثل على شخص شرير صرف، يقدم على ارتكاب أفعال شريرة بصفته التعاقدية. كانوا جميعاً يؤمنون بأسبابهم الأخلاقية، والمهنية، والعقلية لما يفعلونه. إن طبيعتهم القبلية تعمل على إقصاء الفاسدين منهم إلى خارج المجموعة وتنتشر أخبار ذلك بسرعة.

ويـرى كثير من الداخلين الجدد في هذا القطـاع أن واجباتهم التي يلتزمونها في عملهم الجديـد هـي امتداد لما كانوا يقومون به حين كانـوا في الجيش أو الشرطة. وهناك عدد منهم ينتقل بين النطاقين وكأنه لا توجد حدود فاصلة بينهما، كما فعل المتعاقدان اللذان قبضـ عليهما في زيمبابوي برفقة سيمـون مان حين غادرا العراق لقضاء «إجازة صيد» في إفريقيـة. ويرى أكثرهم خبرة أن الأوقـات والمسوغات يمكن أن تتغير بسرعة محوّلة «المنقذ» إلى «مجرم» شرير.

أمضـى المحامـي هنري بيج المستشار القانـوني للرئيس أوبيانغ، وقتـاً طويلاً في تأمل المعضلة الأخلاقية المتصلة باستئجار شركة عسكرية خاصة بهدف «تغيير نظام الحكم». ولديه آراؤه الشخصية حول مستقبل صناعة الأمن الخاص. وقد عقد مقارنة بين «رخصة القتل» السارية بعد 11 أيلول/ سبتمبر وبين حوار ورد في رواية بعنوان «رجل لكل الأزمان» وفي هـذا الحوار يقف توماس مور مع حرفيـة نص القانون التي تتعارض مع رغبات الملك الـذي كان يرغـب في ليّ القواعد القانونية من أجل أن يطلّـق زوجه. وبلهجته البريطانية الأرستقراطيـة لخصـ هنري بيج من عنـده رد توماس مور على الملـك بقوله: «إذا كانت قوانـين البـلاد كالأشجار التي تحميك من الشيطان، ثم قطعـت هذه الأشجار لكي تصل إلى الشيطان، فما الذي سيحميك إذا عاد الشيطان في طلبك؟».

تقدير وعرفان[1]

أود أن أعبر عن عميق شكري وتقديري لعدد لا يحصى من الأشخاص الذين ساعدوني طَـوالَ رحلتـي في هذا الكتاب، وأخص منهم وكيلي للنشر السيـد بول بريزنك على رؤيته الثاقبـة وإخلاصه؛ والسيـدة كريستينا ديفيدسن على حرصهـا وعنايتها في تحرير هذا الكتـاب بدقة؛ وكريس جاكسون، وريك هورغان من دار كراون للنشر، وهما اللذان أدركا الحاجة إلى نشر هذا الكتاب في السوق. وكما في جميع كتبي التي ألفتها، يبقى هذا الكتاب شيئاً لا يذكر لولا الثقة غير المحدودة، والمساعدة، والبصيرة لدى كل الأفراد، والجماعات، والمنظمـات الذين سمحوا لي بالدخول إلى عوالمهـم الخاصة. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأشخاص الذين ورد ذكرهم في هذا الكتاب، المسمّين منهم والمُغْفَلِين الذين يشاطروونني التفاني من أجل الحقيقة.

1- والشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور محمود عبيدات الذي راجع النسخة العربية من هذا الكتاب ودققها بعناية.